اسرائيل تدريجيا ، بواسطة عدة طرق ، منها مشاريع اسكان اللاجئين في قطاع غزة و« تطوير » الضفة الغربية وتقوية روابطها بالاقتصاد الاسرائيلي ومنح التسهيلات لرأس المال الاسرائيلي في المناطق المحتلة وتنظيم عمل سكانها في اسرائيل ، مع الابقاء على الجسور المفتوحة . كذلك دعت الوثيقة الى تسهيل عمليات شراء الاراضي من قبل الاسرائيليين في المناطق المحتلة ، ثم تجميع تلك المساحات لاقامة المستوطنات عليها . وطالبت الوثيقة أيضا ، في نطاق تقوية الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة ، باقامة مركز استيطاني اقليمي في مشارف رفح ، جنوبي قطاع غـزة ، واستمرار عمليات الاسكان اليهودية في مدينة القدس وضواحيها واقامة ميناء في جنوبي غزة (يميت) ومركز صناعي في منطقتي طولكرم وقلقيلية في الضفة الغربية يكون تابعا لمدينة كفار سابا الاسرائيلية القريبة من البلدتين العربيتين . ومع نشر هذه الوثيقة سربت معلومات الى وسائط الاعلام الاسرائيلية تتحدث عن خطط لاقامة ٢٦ مستوطنة يهودية جديدة في المناطق المحتلة خلال السنوات الاربع التالية . والواضح من تفاصيل وثيقة غليلي هذه ان الذين وصفوها بأنها تكريس لسياسة « الضم الزاحف » للمناطق المحتلة الـى اسرائيل ، وهي التي وضعت في وقت وصل استخفاف الاسرائيليين فيه بقدرات العرب الى أوجه ، كانوا على حق .

غير ان وثيقة غليلي ، كما اشرنا ، لم تعمر طويلا اذ لم يمر شهران على نشرها حتى نشبت حرب تشرين ، التي حطمت عددا من البديهيات التي استندت اليها تلك الوثيقة ، مما أجبر دوائر حزب العمل الحاكم على اعادة النظر فيها ، خاصة وان الانتخابات للكنيست الثامن ، التي أجلت لآخر يوم من سنة ١٩٧٣ ، كانت على الابواب . وفي نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ ، أي بعد مرور نحو شهرين على نشوب الحرب ، أعلن حزب العمل انه أقر سياسة جديدة ، ضمن برنامجه الانتخابي ، أطلـق عليها اسم « المبادىء الاربعة عشر » ، التي اعتبرت بمثابة بديل لوثيقة غليلي او ، على الاقل ، تعديلا لها . وجاء مضمون هذه المبادىء أكثر « لياقة » من مضمون وثيقة غليلي ، اذ اختفى الحديث عن الاستيطان والتطوير واقامة المراكز الصناعية وما شابه ، وحل مكانه الحديث عن حل اقليمي وسط ومؤتمرات سلام واقامة دولة اردنية ــ فلسطينية الى الشرق من اسرائيل تضم الاردن وأجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة . ومما لا شك فيه أن حرب تشرين قد لعبت دورا معينا في تغيير لهجة الدوائر المسيطرة على حزب العمل ، كما ظهرت في المبادىء الاربعة عشر ، وان كانت تلك المبادىء غير واضحة ومطاطة لجهة تفسير السياسة الاسرائيلية الفعلية التي ترمي اليها .

ومع عودة الهدوء تدريجيا الى المنطقة ، اثر انتهاء القتال ، تم الدخول في مفاوضات طويلة حول التسويات الجزئية على هذه الجبهة او تلك راح الموقف الاسرائيلي يتضح ــ ويتصلب ــ اكثر فأكثر ويصاغ على شكل طلبات محددة ، تقدم الى الدول الكبرى والجهات العربية المعنية . كما اتضحت في الوقت نفسه أسس الاستراتيجية الاسرائيلية للتسوية مـع العرب ، وذلـك بالسعي للوصول الـى اتفـاق جزئي مـع مصر ، يكون عمليا اتفاقا شاملا ، قبل أي دولة عربية أخرى ، وبشكل يسمح للاسرائيليين بحرية الحركة على الجبهات الشرقية ، سوريا والاردن ولبنان . ويبدو ان اسرائيل مستعدة ايضا لتقديم « تنازلات » في سبيل ذلك ، خاصة بالنسبة لمصر ، اذ بينما كانت المواقف الاسرائيلية السابقة تطالب بصراحة ووضوح بضرورة ضم منطقة شرم الشيخ اليها ، والاحتفاظ ايضا بشريط من الارض يصل بينها وبين ايلات (العقبة) ، يلاحظ ان بعض الدوائر الاسرائيلية تتحدث مؤخرا عن ترتيبات أخرى يمكن ان توافق اسرائيل عليها بالنسبة لشرم الشيخ ، منها عدم الاصرار على المطالبة بالاعتراف بسيادة اسرائيلية